

قانون الرياضة

رفاهية أم ضرورة؟



طالب عدد من الرياضيين والقانونيين بوجود قانون للرياضة في الإمارات، خصوصاً وأن الدولة باتت محط الأنظار لاستضافتها العديد من الفعاليات الرياضية الكبرى، فضلاً عن استقطابها للعديد من النجوم والشخصيات الرياضية البارزة في الأنشطة الرياضية المختلفة كزائرين أو مدربين، ناهيك عن أن الرياضة قد أصبحت حرفة واستثماراً يجني العديد من الأرباح والأموال الطائلة.

إن العديد من المشكلات والقضايا التي تعصف بواقعنا الرياضي وعلى سبيل المثال لا الحصر الأزمة الأخيرة لاتحاد السباحة، والتي أفرزت لائحة انتخابية جديدة وسعي اتحادات أخرى على النهج نفسه، أضف إلى ذلك غياب لوائح مهمة كالتي تعامل مع المنشآت الرياضية والتفريغ الرياضي، كذلك التعامل مع الأندية ومنشآتها التجارية تقتضي وجود هذا القانون.

إن وجود قانون الرياضة بات مطلباً ملحاً ينظم علاقة الرياضي بمجتمعه ورواتب عقود اللاعبين بدلاً من اللجوء إلى قانون العمل المدني، وينظم شؤون الأندية واستثماراتها التجارية بدلاً من قانون الشركات، ويتناول كافة مناحي الحياة الرياضية بالدولة وينضوي تحته كل ما يخص الشأن الرياضي حتى الأندية الخاصة والمنتجات الرياضية العلاجية.

وفي هذا التحقيق نستعرض آراء عدد من الرياضيين والقانونيين المعنيين بالشأن الرياضي في سن قانون الرياضة، أسوة بالدوريات الأوروبية، وبعض الدول العربية.

دبي - عز الدين جاد الله

يمنع التضارب بين اللوائح ويسد الثغرات

رياضيون: قانون الرياضة ضروري في عصر

سالم حديد: آن الأوان لإصدار قانون

حسن سهيل: يعالج الأزمات الرياضية ويضع حداً للتناقض

العزاوي: يجب الاستفادة من تجارب الآخرين

خلفان عبد الله: تضارب اللوائح يعجل بالقانون



انعكاسات قانون الرياضة ستكون إيجابية على مختلف الأصعدة | البيان

دبي - البيان الرياضي

أكد المستشار القانوني سالم حديد لاعب المنتخب الوطني ونادي الشارقة السابق، عدم وجود قانون رياضة شامل في الدولة. مشيراً إلى غياب القانون الرياضي الموحد والمنظم لعلاقة الرياضي بالمجتمع سواء بتخصيص تأمينات أو معاش تقاعدي. وقال: «ساحتنا الرياضية تفتقد لقانون ينظم علاقة الرياضي بالأندية..! لا قانون ينظم إنشاء الأندية واستثماراتها ولا الشركات الرياضية..! نعيش حالة فراغ كبرى!! وقال: «ما لدينا حالياً مجرد لوائح وقوانين خاصة بكل اتحاد، موضحاً أن كثيراً من اللاعبين لا يجدون الضمانات الاجتماعية فور اعتزالهم أو تعرضهم للإصابة، والحالات كثيرة منها ضارباً المثل باللاعب سالم سعد - رحمه الله تعالى -، قائلاً: لقد أعطوا أسرته راتب شهرين، ولم تكن له وظيفة، فكيف تعيش أسرته؟»

وأضاف: «على الجهات المعنية أن تفكر في إعداد وسن هذا القانون لتوفير ضمانات اجتماعية قوية للاعبين، وهناك فئة ليست لديها وظائف حكومية وتعتمد اعتماداً كلياً على الدخل الذي تحصل عليه من كرة القدم، وإشراك اللاعبين في صندوق المعاشات والتقاعد حفاظاً على مستقبلهم ومستقبل أسرهم. وتابع: يقولون بأن شركات التأمين تتحمل، وهو ما لا يتم تطبيقه والحالات كثيرة، والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية موجودة بالدولة، فلماذا لا يقوم القائمون على شؤون اللعبة بهذا الدور، والتواصل مع هيئة المعاشات من أجل ضم اللاعبين لها واقتطاع



سالم حديد

جزء من رواتبهم لصالح مستقبلهم. واستطرد قائلاً: إن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة عليها دور مهم في إعداد هذا القانون ورفعته كمشروع قانون لتأخذ الموافقة عليه ويرى النور، والذي سيعمل على حل مشكلات عدة.

واختتم حديد حديثه بالقول: «قانون الرياضة مطبق في العديد من دول العالم وعلى سبيل المثال في دولة مثل ألمانيا فإن قانون الرياضة يعتبر المظلة الجامعة لكل القوانين الرياضية



عدنان العزاوي

ويندرج تحت كل ما يخص الشأن الرياضي حتى المنتجات الرياضية التي تستغل للعلاج والأندية الخاصة وغيره، فقد أن الأوان لوجود مثل هذا القانون.

تبني القانون

وأكد الدكتور حسن سهيل عضو مجلس إدارة شركة النصر لكرة القدم، أن على الجهات المعنية تبني مثل هذا القانون الذي بات مطلباً ملحا لعلاج الأزمات التي تعصف بالشارع



حسن سهيل

الرياضي والتي سبق وأن عايننا منها. وقال: «هناك دول تمتلك وتطبق قانون الرياضة وعلى الجهات المسؤولة إعداد وسن مثل هذا القانون لخدمة الرياضة ووضع النقاط على الحروف في كافة مناحيها، موضحاً أن تأخر الاعتراف في دولتنا جزء أساسي منه يعود إلى غياب مثل هذه القوانين المنظمة التي تكفل عدم التصادم بين الجهات والمؤسسات الرياضية المختلفة وتوضح علاقة الرياضي بمجتمعه.»



خلفان عبد الله

وأضاف: «مضى على احترافنا عشر سنوات بدون نتيجة تذكر وأن الأوان لاتخاذ خطوات عملية تكون ركيزة أساسية تبني عليها الحياة الرياضية بصورة سليمة بعيداً عن التنازع.»

وتابع: «إن وجود القوانين الشاملة المنظمة للحياة الرياضية تكفل للاعب الإبداع والعطاء وزيادة الإنتاجية في الملعب وهذا ما نراه في الدوريات الأوروبية التي تربط راتب اللاعب بمدى إنتاجيته وعطائه في الملعب بنود

03

تتقسم التشريعات المعمول بها لدى الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة إلى ثلاث تشريعات هي: اللائحة التنفيذية للاتحادات الرياضية، ومرسوم بقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2008 بشأن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة والجهات العاملة، وقرار مجلس الوزراء رقم (20) لسنة 2007 بشأن إجازات التفرغ الرياضي وما في حكمها.

7.000

تستقطب الإمارات فعاليات رياضية كبرى وشخصيات رياضية بارزة، وتعتبر الرياضة مكوناً أساسياً بحيث تحظى بأهمية ودعم كبيرين، كما احتضنت الإمارات العديد من البطولات الإقليمية والدولية، وعلى موعد للاستضافة الألعاب العالمية الصيفية في العام 2019 التي تستقطب 7000 لاعب ولاعبة كما يزور الدولة العديد من الشخصيات الرياضية البارزة في شتى الرياضات، لذا فإن سن قانون جامع للرياضة بات أمراً ملحا.

04

قانون الرياضة مزيج من القوانين التي تنطبق على الرياضيين والرياضة التي يمارسونها.

يتداخل القانون الرياضي إلى حد كبير مع أربعة قوانين بشكل أساسي هي: «قانون العمل، وقانون العقود، وقانون منع الاحتكار وقانون المسؤولية التقصيرية.»

فضاياً مثل التشهير والخصوصية هي أيضاً جوانب أساسية في القوانين الرياضية. أنشئ هذا المجال من القانون ككيان مستقل ومهم قبل بضعة عقود.

خالد إسماعيل: احترافنا منقوص نتيجة غياب القانون

دبي - البيان الرياضي

أكد خالد إسماعيل نجم منتخبنا الوطني ونادي النصر السابق أن احترافنا منقوص غياب مثل هذا القانون الهام والمنظم للحركة الرياضية على كافة الصعد، لافتاً إلى أن عصر الاحتراف الذي نعيشه حالياً يقتضي وجود مثل هذا القانون.

وقال: «للأسف المنظومة الاحترافية لدينا تعاني من الأساس وليس فقط على صعيد القوانين الرياضية واللوائح والتناقض والتضارب الذي نراه في الشارع الرياضي لكن كذلك أساس احتراف اللاعب من

الصغر مفقود، ففي الدوريات الأوروبية تجد أن اللاعب المحترف يمضي على جدول احترافي منضبط منذ الصغر، حيث يتعلم كيف يتدرب وكيف يتعامل مع وسائل الاعلام والجمهور، وللأسف هذه الثقافة غير موجودة لدى مجتمعنا وغائبة بصورة شبه تامة.»

مطلب

وأضاف: «إن وجود مثل هذه القوانين التي تراعى اللاعب وتوفر له حياة كريمة بعد اعتزاله مطلب مهم وإن كنت ما زلت أؤكد أن للاعب دورا مهما في تأمين



خالد إسماعيل



مستقبله وأن يكون أكثر وعياً بالمستقبل وحرصاً عليه قبل الدولة». وتابع: «هناك أوجه من البذخ الجميع يتحدث عنها حالياً في الصرف على اللاعبين عقودهم بدون عائد أو طائل ونستغرب عدم وجود قوانين ملزمة تحد من هذه الظاهرة.»

واختتم نجم منتخبنا الوطني السابق حديثه بالقول: «إن الاحتراف بشكل عام يحتاج إلى وجود مثل هذه القوانين وعلى الهيئة العامة للشباب والرياضة دور مهم في إعداد هذا القانون من خلال لجائها ومستشاريها القانونيين حتى يرى النور في القريب العاجل.»

الكمالي: الحذر مطلوب في إعداد القانون



■ أحمد الكمالي

وتابع: من الظلم القول أن لدينا فوضى قانونية أو تخط في اللوائح وهناك مرسوم بقانون رقم «7» للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة واللائحة التنفيذية للهيئة أعطت كافة الاتحادات الصلاحية لتعديل لوائحها بما لا يتعارض مع الاتحاد الدولي، والهيئة لم تمنع في تطوير أي من اللوائح الخاصة بكل اتحاد.

ونفى الكمالي وجود أي تأخير في خروج مركز التحكيم الرياضي الإماراتي إلى النور، مشيراً إلى أن مشاريع القوانين تحتاج المزيد من الوقت لدراستها وتنقيتها وتمر بعدة مراحل منها مناقشة المجلس الوطني الاتحادي وهذه هي طبيعة مشاريع القوانين.



عبد الرحمن: يدفع الرياضيين نحو الإبداع



■ فاروق عبد الرحمن

هذا القانون لا بد من الاستفادة من خبرات الآخرين ممن سنوا مثل هذه القوانين وطبقوها سواء بابتعاث الطلاب أو الكوادر الرياضية بحيث تطلع على خبرات تلك الدول وتنقل تلك الخبرات إلى بلادنا لضمان التطبيق السليم بعيداً عن أي ملامسات أو تضارب.

واختتم نجم نادي الوصل ومنتخبنا السابق حديثه بالقول: «إن سن مثل هذا القانون سيكون بادرة طيبة للإمارات على مستوى دول الخليج، وخطوة مهمة نحو إكمال منظومة الاحتراف التي تعاني التخبث والتضارب حالياً، وقد آن الأوان لإيجاد قانون رياضي جامع شامل لكل قضاياها ومعالجتها الرياضية قاطبة».

■ دبي - البيان الرياضي

أكد المستشار أحمد الكمالي رئيس اتحاد ألعاب القوى، عضو الاتحاد الدولي، عضو اللجنة الأولمبية الوطنية، عضو لجنة إدارة وتنظيم شؤون النادي الأهلي، على أهمية الحذر الشديد في تسمية «قانون الرياضة» موضحاً أنه هذا المسمى يصطدم مع الاتحادات الدولية والمواثيق الأولمبية.

وقال: «قد تكون بحاجة إلى تعديل بعض اللوائح أو الأشياء الخاصة بالجهات الرياضية مع المؤسسات المختلفة ولا يصل الأمر إلى درجة "قانون للرياضة" لأن هذا يشي بشبهة تدخل حكومي في الشأن الرياضي وهذا أمر يتعارض مع لوائح الاتحاد الدولي واللجنة الأولمبية الدولية، لذا علينا الحذر في إعداد مثل هذا القانون، وإن وجدت لوائح جديدة عليها أن تتعد عن تناول العملية الانتخابية بالاتحادات المختلفة حتى لا تضطرم بالتدخل الحكومي».

وأضاف: من الأمور التي تحتاج إلى لوائح، التعامل مع المنشآت الرياضية والتفرغ الرياضي، كذلك التعامل مع الأندية ومنشآتها التجارية وغير ذلك من القضايا ومن الجيد وجود لائحة تنظم هذه الأمور.

الاحتراف



وتابع: «وجود قانون الرياضة سينعكس على عملية الهدر المالي التي تعاني منها رياضتنا وتهدر العديد من الميزانيات، ولجوء الرياضي إلى القضاء المدني بدلاً من القضاء الرياضي وخطط هذا القانون بذلك، لذا فإن وجود مثل هذا القانون سيحل العديد من المشكلات التي نعاني منها بل أكد أجزم أننا تأخرنا كثيراً في سن قانون الرياضة».

تضارب واضح

وقال خلفان عبد الله حارس مرمى الوصل ومنتخبنا الوطني السابق: إن عدم وجود قانون للرياضة عام حتى الآن يضر بالرياضة والرياضيين بالدولة وهناك تضارب واضح ومؤثر بين الاتحادات الرياضية وفتاوى قانونية متضاربة سببها القوانين واللوائح التي تشقق للانسجام، ولا بد من وجود مثل هذا القانون.

وقال: لا بد وأن يخرج هذا القانون من مجلس الوزراء حتى يحفظ حقوق الرياضيين، ويعمم على جميع الأندية ويثبت حقوق هذا اللاعب بقوة القانون، ويحدد مهنته كرياضي سواء أكان لاعباً أو مدرباً أو إدارياً، وهذا القانون حتى يعمل به ويفعل لا بد وأن يصدر من قبل الجهات العليا.

وتابع: «وجود قانون الرياضة سينعكس على عملية الهدر المالي التي تعاني منها رياضتنا وتهدر العديد من الميزانيات، ولجوء الرياضي إلى القضاء المدني بدلاً من القضاء الرياضي وخطط هذا القانون بذلك، لذا فإن وجود مثل هذا القانون سيحل العديد من المشكلات التي نعاني منها بل أكد أجزم أننا تأخرنا كثيراً في سن قانون الرياضة».

نظرة شاملة

وقال الخبير القانوني الأستاذ الدكتور عدنان أحمد ولي العزاوي الخبير: لقد آن الأوان لنظرة شاملة للرياضة بكافة أصنافها ككرة القدم، وكرة الطائرة وكرة السلة وغيرها لتحديد المسميات ووضع النقاط على الحروف من خلال قانون الرياضة، موضحاً أن هناك فرقا بين مصطلح قانون الرياضة والقانون الرياضي حيث إن المسمى الأولي قاصر على القانون المحلي، بينما المسمى الثاني يتعداه إلى العالمية. وأضاف: «لدينا تجارب عربية ناجحة في سن قانون الرياضة مثل تونس والجزائر وفي المغرب، وحالياً يتم تدارس قانون الرياضة في مصر، وللأسف لا وجود لمثل هذا القانون في أي من الدول الخليجية».

منظومة

أكد خلفان عبد الله حارس الوصل السابق أن قانون الرياضة سيحل العديد من المشكلات التي نعاني منها حالياً، ولابد من وجود منظومة قانونية واضحة للرياضة والرياضيين، موضحاً أن مثل هذا القانون موجود في بريطانيا وفي معظم دول العالم.

واضحة وصريحة في العقود الرسمية للاعبين ما يدفع الباقيين إلى الإبداع والتميز لنيل عائد مادي مميز».

وتساءل عضو شركة نادي النصر لكرة القدم قائلاً: «لماذا لا تتبع الجهات المعنية سواء الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة أو اتحاد كرة القدم أو حتى المجالس الرياضية طلاباً وخريجين إلى الدول التي لديها مثل هذه القوانين لدراساتها ونقل تلك الخبرات إلى رياضتنا لتحقيق الاستفادة منها».

05

2008

أقر المجلس الوطني الاتحادي في مايو 2016، مشروع قانون اتحادي بشأن إنشاء مركز الإمارات للتحكيم الرياضي يتعلق بجانب مهم من جوانب النشاط الرياضي في الدولة، حيث يعمل المركز على حل المنازعات بعدالة وكفاءة، كما يساهم في الحفاظ على المكانة المرموقة للإمارات في المجالات الرياضية على مستوى العالم، لكنه لم ير النور حتى هذه اللحظة.

العديد من الفرق العالمية اتخذت من الإمارات مكاناً لإقامة معسكراتها مثل يوفنتوس ومانشستر يونايتد وبرشلونة، ومنذ انطلاق دوري المحترفين في 2008 والأندية حرصت على التعاقد مع الأسماء الكبيرة سواء على مستوى الأجهزة الفنية أو اللاعبين مثل كانافارو وجيان وغرافيتي، والمدربين مثل مارادونا وبرافا وكيكسي فلوريس، وكوزمين وغيرهم، والتنظيم القانوني لأي علاقة أو نشاط أو فعالية يعد من الضروري.

صالح العبيدي: لا بد من وجود منظومة رياضية متكاملة

الرياضية وتمثل في أن على مجلس إدارة الاتحاد دور أساسي في التأكد من وجود التشريعات المتكاملة وتغطية هذا النقص والعوار القانوني، موضحاً أن غياب الكوادر الرياضية القانونية المؤهلة ساهم في تفاقم المشكلة، وأضاف: «لا بد من وجود منظومة رياضية متكاملة ولا بد كذلك أن نكون على أعلى درجة من الحذر لأنه ليس مطلوباً من الحكومة التدخل في الشأن الرياضي». واختم المستشار صالح العبيدي حديثه بالقول: «من الجيد أن يكون هناك قانون عام يشرف على القوانين واللوائح العالية ويعالجها ويسد ثغراتها».



■ صالح العبيدي

في الدستور، وهذا الهيكل بهذا الشكل لا تجده في الاتحادات الرياضية الأخرى، ونجد أحياناً قصوراً في بعض اللوائح والتي تتم معالجتها باللجوء إلى القانون العام». وتابع: «نحن في دولة اتحادية والدستور نظم اختصاص حكومة الاتحاد واختصاصات الحكومات المحلية، ولدينا المجالس الرياضية وتندرج تحت الجهات الحكومية المحلية بحسب القانون، ولكل مجلس اختصاصاته».

دور أساسي

وقال: تواجهنا مشكلة في الاتحادات

■ دبي - البيان الرياضي

أكد المستشار صالح العبيدي، المحكم الرياضي لدى محكمة التحكيم الرياضي «كاس» أنه لا وجود لقانون التحكيم في الإمارات، موضحاً أن هناك قوانين رياضية خاصة بكل اتحاد وكل لعبة ولوائح خاصة باتحاد كرة القدم تغطي معظم المسائل المتعلقة باللعبة وأطرافها وكذلك موجود مثل هذه اللوائح بالاتحادات الأخرى. وقال: «إن لوائح كرة القدم تغطي جل المشاكل وهيكلتها أوضح، وتحترم مبدأ التفاضل على درجتين المنصوص عليه

الحمادي: قانون الرياضة يرى النور خلال عامين

دبي - البيان الرياضي

أكد المستشار بدر علي الحمادي مدير مكتب الشؤون القانونية في الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة أن الهيئة تعكف حالياً على إعداد قانون الرياضة، على أن يرى النور خلال مدة لن تزيد على عامين، موضحاً أن اللجان المختصة تقوم حالياً بإعداد القانون وتعد اجتماعاتها بصورة دورية من أجل إنجازها في مدة لا تزيد على عام واحد على أن يكون العام الثاني من أجل طرح القانون على الجهات والدوائر الحكومية لدراسته وبيت الرأي فيه حتى تضمن التطبيق السليم للقانون وعدم تضاربه مع القوانين الأخرى.

وقال: «إن لجنة مشروع إعداد قانون الرياضة ستعقد اجتماعها الدوري خلال الأسبوعين المقبلين، موضحاً أن اللجنة تتكون من 9 مستشارين تحت رئاسة الأمين العام لرعاية الهيئة العامة للشباب والرياضة إبراهيم عبد الملك بهدف الانتهاء من القانون وإنجازه خلال عام».

وأضاف: ليس لدينا قانون رياضة عام جامع وشامل في الإمارات ينظم كافة مناحي الحياة الرياضية، لذا فنحن نعمل على إعداد هذا القانون، موضحاً أن القانون الذي يتم إعداده سيكون شاملاً وسيقضي على العديد من المشكلات التي يعاني منها الشارع الرياضي حالياً، مبيناً أن اللجنة التي تعد القانون ستستعين بخبرات الدول التي تمتلك مثل هذه القوانين مثل



القانون الرياضي يحد من الأزمات | البيان



النظام الأساسي جاهز ورهين مصادقة الجمعية العمومية

التجربة الفرنسية وغيرها من الدول وبعض الدول العربية التي لديها مثل هذا القانون، وذلك للخروج بقانون رياضة شامل يلبى متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة».

واختتم الحمادي تصريحه بالقول: «مركز الإمارات للتحكيم الرياضي» سيكون ركيزة أساسية، والذي سيرى النور قريباً حيث تم الانتهاء من النظام الأساسي لمركز التحكيم ويبقى أن تدعو اللجنة الأولمبية الوطنية لجمعية عمومية لأخذ الموافقة عليه».

تطور

يعود الفضل في إنشاء اللجان القضائية الموجودة باتحاد كرة القدم تحديداً وإصدار لوائح الانضباط والأخلاق والاستئناف وغيرها إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» الذي أعطى لنفسه وللاتحادات الأهلية والأعضاء التابعة له، ميزة قانونية وهيبة قضائية لم نشاهدها في أي اتحاد لعبة دولي آخر، بل كان أكثر عدالة حينما جعل أغلبية قراراته تخضع للاستئناف أمام محكمة التحكيم الرياضي في لوزان السويسرية، إضافة إلى السماح للأطراف الرياضية سواء ناديين أو لاعب وناد بالذهاب فوراً إلى محكمة التحكيم الرياضي دون استشارته أو أخذ موافقة منه، وترك للطرفين الحرية في ذلك سواء بوضع شرط للتحكيم في العقد منذ توقيعها أو بوضع مشاركة تحكيم، وهي الاتفاق بين الطرفين وقت حدوث النزاع على اللجوء إلى محكمة التحكيم الرياضي.

مؤتمر

أصبحت الحاجة ملحة لعقد مؤتمر موسع يشمل كافة القانونيين الرياضيين والمهتمين بالشأن الرياضي من لاعبين وإداريين وكوادر رياضية بارزة من أجل تناول الحاجة إلى وجود قانون الرياضة، بالشرح والتحليل حيث يعقد هذا المؤتمر بوجود نخبة من القانونيين من أنحاء الدول العربية بل ومن الخبراء الدوليين لمناقشة القانون من كافة جوانبه والاستعانة بخبرات الدول التي سبق لها وأن خاضت تجربة مشابهة، وذلك قبل البدء في إعداده حتى يستوعب الجميع الفكرة تمهيداً لسن القانون وطرحه على الجهات التشريعية والتنفيذية قبل الموافقة عليه.

لقد سبق وأن عقدت العديد من المؤتمرات التي أقامتها بعض الجهات الأكاديمية لمناقشة أهمية القوانين في الحقل الرياضي ونحتاج إلى استمرار مثل هذه المؤتمرات التي تعمل على زيادة الوعي لدى الشارع الرياضي بأهمية وجود قانون الرياضة.

يوسف الشريف: إعداد القانون يحتاج إلى جهد كبير

مخالفات قانونية في العديد من الحالات كجمع الرياضي بين وظيفتين وغيرها خير دليل على ذلك، وقانون الرياضة في حال وجوده سينظم مثل هذه الحالات وبالتالي لن نحتاج إلى التفرغ أو الاستعانة بالقوانين المدنية.

وأضاف: على سبيل المثال الأنشطة الاستثمارية للأندية وما يتبعها من مشروعات تجارية واستثمارية كبناء المولات أو المحال التجارية وغيرها، ففي هذه الحالة يتم إخضاع الأندية لقانون الشركات لعدم وجود قانون رياضي يضم هذا الجانب واللوائح الحالية لم تتطرق إليها، مبيناً أن لكل اتحاد لوائح الخاصة وإعداد قانون رياضة موحد وشامل سيحد من هذه المشكلات إلا أنه يحتاج إلى جهد كبير لكنه جهد مستحق.

واختتم الخبير القانوني المستشار الدكتور يوسف الشريف حديثه بالقول: أؤيد وجود قانون الرياضة لأنه سيحل العديد من المشكلات والتضارب الموجود بين معظم الاتحادات الرياضية والفوضى القانونية الموجودة حالياً.



جميع القضايا الرياضية يتم عرضها على المحاكم العامة

دبي - البيان الرياضي

أكد الخبير القانوني المستشار الدكتور يوسف الشريف رئيس هيئة التحكيم السابق أن العلاقة بين الرياضي وناديه على سبيل المثال تنظمها لوائح الاتحادات ومنها لوائح اتحاد كرة القدم التي تنظم هذه العلاقة وهناك بعض القضايا تتم الاستعانة فيها بقانون العمل لأن اللوائح الحالية لا تكفي لعلاج بعض القضايا القانونية وحلها، فيتم فيها اللجوء إلى قانون العمل، موضحاً أن جميع القضايا الرياضية يتم عرضها على المحاكم العامة لعدم وجود مركز تحكيم رياضي إماراتي، موضحاً أن تطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بالرياضة يكون أفضل بطبيعة الحال.

مخالفات

وقال: لا يوجد لدينا قانون رياضي شامل ينظم كافة شؤون الرياضة وهناك العديد من الحالات التي تحتاج إلى مثل هذا القانون بدلاً من التفرغ الحالي، وما نشاهده من

01

الواقع العملي يؤكد حاجتنا إلى تأهيل الكوادر الوطنية والمحكمين المتخصصين في جميع الألعاب الرياضية وزيادة عدد القانونيين المهتمين بالقانون الرياضي، والعمل على إلقاء الضوء على هذا الباب من القانون من خلال زيادة الأقسام الموجودة بالكليات المختلفة واستحداث أقسام للقانون الرياضي بالجامعات تعمل على إرفاق جيل من المتخصصين في هذا الفرع من القانون الذي سنحتاج إليه في الفترة المقبلة بحيث يكون هؤلاء الطلاب ركيزة أساسية وفي الصفوف الأولى في فهم القانون وتطبيقه والتصدى لكافة القضايا الرياضية في حال وجود نزاع تم تصعيده إلى المحاكم الدولية الرياضية، وللأسف تعاني رياضتنا من ندرة المتخصصين في القانون الرياضي.

الرياضة الإماراتية بحاجة لقانون شامل | البيان

20

أكد خبراء قانونيون أن العقدين الماضيين شهدا تراكمًا من الأنظمة القانونية الدولية مصحوبة بميلاد القضاء الرياضي الدولي «CAS»، بدورها اتجهت عامة الإدارات الرياضية الوطنية إلى محاكاة ما ورد باللوائح الدولية مترجمة إياها إلى لغاتها المحلية، ومحضنة نفسها بالحصول على الموافقات من المرجعيات الرياضية المعنية، وكانت النتيجة أن ما يرصد من عيوب على اللوائح الرياضية الدولية ينسحب على اللوائح الوطنية، وأن إصلاح النظام القانوني يبدأ دولياً ثم يمتد محلياً أو وطنياً، مؤكداً على أن هناك العديد من الحالات التي لم يتطرق إليها القانون الرياضي الدولي أو يجد لها حلولاً لكنه تركها دون تدخل أو وضع بنود تحدد ملامحها.

توصيات «البيان الرياضي»

1 دعوة الهيئة العامة للشباب والرياضة إلى سرعة إنجاز قانون الرياضة

2 عقد مؤتمر موسع بحضور الخبراء لإلقاء الضوء على القانون

3 احترافنا منقوص بغياب القانون الشامل المنظم للحركة الرياضية

4 سرعة إنشاء وتفعيل مركز التحكيم الرياضي الإماراتي

5 قانون الرياضة سيقضي على مشكلات الهدر المالي في الأندية

6 ابتعاث الخريجين وتنمية الكوادر القانونية الرياضية